رقم الوثيقة: MDE 22/1063/2015

24 فبراير/ شباط 2015

قطر: أفرجوا عن الشاعر السجين محمد العجمي

بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لصدور حكم بسجن الشاعر القطري محمد العجمي 15 سنة، تدعو منظمة العفو الدولية وفرع إنجلترا "للاتحاد الدولي للقلم" إلى الإفراج عنه فوراً ودون شروط وإلغاء الحكم الصادر بإدانته وسجنه. ونعتبره سجين رأي محتجز لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

وبهذه المناسبة وتضامناً مع محمد العجمي سيشارك شعراء دوليون في فعالية شعرية بعنوان "الشعر يتعرض للاعتداء" في لندن بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2015.

ويمضي محمد راشد حسن العجمي (المعروف باسم محمد بن الذيب أيضاً) حكماً بالسجن 15 سنة في السجن المركزي الواقع جنوب غرب العاصمة القطرية الدوحة، بتهمة نظم وإلقاء قصيدة اعتُبرت مسيئة للأسرة الحاكمة.

وفي 24 أغسطس/ آب 2010، وأثناء دراسته تخصص الأدب العربي في جامعة القاهرة، ألقى محمد العجمي قصيدة عُرفت باسم "قصيدة القاهرة" على مسامع سبعة أشخاص داخل شقته. ولكنه لم يكن يعلم أن قصيدته قد تم تسجيلها وتحميلها على موقع يوتيوب ليتم تداولها على الشبكة المعلوماتية بشكل واسع.

وبعد أكثر من سنة، أي في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، أُلقى عناصر من جهاز أمن الدولة القبض على محمد العجمي في قطر على خلفية "قصيدة القاهرة". وفي 26 مارس/ آذار 2012، حوكم أمام المحكمة الجنائية في الدوحة بتهمة "التحريض علناً على قلب نظام الحكم" "والطعن في سلطة أمير البلاد" "والتشهير بشخص ولي العهد علناً".

وفي الوقت الذي أسندت النيابة فيه التهم إلى العجمي، على خلفية "قصيدة القاهرة"، يعتقد الكثير من الناشطين في منطقة الخليج أن السبب الحقيقي وراء اعتقال محمد العجمي كانت قصيدته المعروفة باسم "قصيدة الياسمين" التي ألقاها في عام 2011 بعد أن نظمها في ضوء الانتفاضات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدءاً من تونس في ديسمبر/ كانون الأول 2010. وتكيل "قصيدة الياسمين" النقد لدول الخليج وجاء في أحد أبياتها قوله "كلنا تونس في وجه النخبة القمعية". هذا، ولا تحرض القصيدتان على أي شكل من اشكال العنف.

وحُكم على محمد العجمي بالسجن المؤبد، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، عقب محاكمة جائرة شابتها الكثير من التجاوزات. وفي 25 فبراير/ شباط 2013، قلصت محكمة الاستئناف في الدوحة الحكم إلى السجن 15 سنة، وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، أيدت محكمة التمييز الحكم الجديد.

وأثناء جلسة الاستئناف، فسرت لجنة التحليل المنبثقة عن النيابة العامة "قصيدة القاهرة" على أنها توجه الإهانة إلى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على الرغم من أن أبياتها تصفه "بالرجل الطيب" وتجزي "الشكر" له.

بواعث قلق تتعلق بالمحاكمة الجائرة

شابت التحقيقات والمحاكمة التي خضع محمد العجمي لها الكثير من التجاوزات. فلقد احتُجز محمد العجمي بمعزل عن العالم الخارجي مدة ثلاثة أشهر قبل أن يُسمح له بتلقي زيارات من أفراد عائلته. ولم يتم إعلامه بالتهم المسندة إليه رسمياً حتى بعد انقضاء فترة الأشهر الستة التي يتيح القانون القطري احتجاز الشخص فيها دون تهمة. واثناء الاستجواب، أُجبر محمد العجمي على التوقيع على وثيقة تنص زوراً على أنه "قد ألقى القصيدة على الملأ وأمام الصحافة".

وأُجريت محاكمته أمام المحكمة الجنائية في الدوحة سراً ومُنع محاميه من حضور اثنتين من جلساتها لاعتراضه على عقدهما سراً. ولم يتم إعلام محمد العجمي نفسه بتاريخ عقد الجلسة النهائية ولم يكن حاضراً بالتالي يوم صدور الحكم على الرغم من أن القاضي نطق بالحكم قائلا" عقب حضور محمد العجمي قررنا الحكم عليه حضورياً بالسجن المؤبد". وعلى الرغم من الالتماسات التي قُدمت للقاضي بشأن معاملة محمد العجمي، فلقد ظل محتجزاً طوال فترة التحقيقات التي سبقت المحاكمة في الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة جداً لا يستطيع الاستلقاء داخلها دون أن يستند إلى المرحاض. وامضى معظم فترة احتجازه في مثل هذه الظروف.

خلفية

تخضع حرية التعبير عن الرأي لقيود صارمة في قطر، وغالباً ما تمارس الصحافة فيها الرقابة الذاتية. كما تتعرض حرية التعبير عن الرأي لخطر قيود إضافية تفرضها اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي بشأن منع الإرهاب الصادرة عام 2004، والتي تتيح موادها تجريم أنشطة مشروعة. وانضمت الحكومة القطرية إلى هذه الاتفاقية الخليجية في مايو/ أيار 2008.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، وقعت قطر على الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً تتيح قمع التعبير المشروع والسلمي عن الرأي من قبيل انتقاد تحركات الدولة في المنطقة، وفي أماكن أخرى على الأرجح، وإمكانية إبعاد المتهمين أو المدانين في الدول الأطراف الأخرى قسراً.

ومنذ عام 2011، أقدم جهاز أمن الدولة (الذي يدير مراكز الحجز الخاصة به) على احتجاز عدد من الأشخاص لمجرد ممارستهم لحريتي التعبير عن الرأي والتجمع. وأبلغ العديد منهم عن تعرضهم للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، قبل إسناد التهم إليهم أو إحالتهم إلى المحاكمة، لا سيما أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي. وأثار ناشطون في قطر بواعث قلق تتعلق بعدم قيام عناصر جهاز أمن الدولة، الذين يرتدون ملابس مدنية عادية، بالتعريف عن أنفسهم عند إلقاء القبض على الشخص، وقيامهم باحتجاز المعتقلين في مراكز الشرطة بدلاً من مراكز الاحتجاز التابعة للجهاز. ويظهر أنهم يهدفون بذلك إلى إنكار أي مسؤولية للجهاز عن عمليات اعتقال واحتجاز معينة في محاولةً لصد الانتقادات التي توجه إلى طريقة عمل الجهاز.

وفي 8 يناير/ كانون الثاني 2013، عبر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن عميق قلقه حيال محاكمة محمد العجمي، لا سيما على صعيد حق المتهم في الاستعانة بمحامي الدفاع. وفي يناير/ كانون الثاني 2014، قامت المقررة الأممية الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، غابريلا كنول، بزيارة بحثية إلى قطر. وشكرت في ختام زيارتها الحكومة القطرية على تعاونها، ولكنها حددت طائفة واسعة من العيوب على صعيد إدارة العدالة. وتعتزم كنول أن تقدم تقريراً حول زيارتها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال شهر يونيو/ حزيران 2015.

وخضع سجل قطر في مجال حقوق الإنسان للمراجعة، في مايو/ أيار 2014، على هامش عملية آلية الاستعراض الدوري الشامل غير الملزمة، والتي تتم بقيادة الدولة المعنية، وذلك خلال الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. وصرحت الحكومة أن "دولة قطر تؤمن بحرية التعبير في الإعلام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي باستثناء الحالات التي تخالف مبادئ الأخلاق وأحكام الشريعة" وأكدت على أن "جميع التدابير التي اتُخذت بحق الشاعر محمد العجمي كانت متسقة مع القواعد الدولية، وأن السيد العجمي قد مُنح محاكمة عادلة، وسُمح له بالطعن في قرار الحكم أمام محكمتي الاستئناف والتمييز". وتعتقد منظمة العفو الدولية وفرع انجلترا التابع "للاتحاد الدولي للقلم" أن هذه التصريحات الحكومية تناقض حقائق القضية.

وسبق لمحمد العجمي وأن نشر الكثير من القصائد، يمدح في بعضها حكام الخليج فيما ينتقد في أخرى شعراء آخرين أو السلطات. ونُظمت قصائده ضمن قوالب "شعر المديح" أو "الهجاء" التقليدية في الشعر العربي. وفي كل نمط من هذين النمطين الأدبيين، يهدف الشاعر إلى كيل المديح أو الانتقاد مستعيناً بأفضل الصور الشعرية والخيال واللغة المجازية بغية الإطاحة بالشاعر المنافس. وعلى النقيض من الأنماط الأدبية الشائعة الأخرى، لطالما شكل المديح والهجاء مجالا سياسياً وشكلاً من أشكال حرية التعبير عن الرأي يلجأ الناس وزعماء السياسة إليها لانتقاد خصومهم أو مدح حلفائهم.

وسوف تُنظم فعالية "الشعر يتعرض للاعتداء"، يوم الجمعة 27 فبراير/ شباط الجاري، وتشارك في رعايته منظمة العفو الدولية وفرع انجلترا "للاتحاد الدولي للقلم" ومنظمة "شاعر في المدينة" و"فاراغو". وتشمل قائمة المساهمين والشعراء: الصادق الرضي، وامتياز ضركر، وجون بول أونيل، وكريم عبيد، ومولي ريفكين، وصابرينا محفوظ، وصوفيا واكر. والحضور مجاني، ولكن احرصوا على حجز مقاعدكم عبر الإنترنت رجاء. كما سوف يتم بث الفعالية عبر الشبكة عبر موقع منظمة العفو الدولية؛ ويُرجى زيارة الرابط التالي لمزيد من التفاصيل: (http://www.amnesty.org.uk/poetry-under-attack)